تتخذ المحطتان الانتخابيتان في تونس (الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والرئاسية في 23 نوفمبر/تشرين الثاني)، بعداً تأسيسياً على مستويات عدة، تنتقل من محاولة مأسسة الصراع الديمقراطي الى إرساء عادات سياسية جديدة، مروراً بالتدرب على أصول الممارسة الديمقراطية وتقنية الانتخاب وثقافة تقبل الهزيمة والانتصار.

واللافت فيها أنها تتخذ بالاضافة إلى هذا، بعداً تقنياً وحداثيًا جديداً، يتعلّق بمحاولة الاستفادة من تقنيات سبر آراء الناخبين، والتعرف إلى هواجسهم ومصادر اهتمامهم وميولهم، وذهبت بعض الشركات إلى حدّ رصد حركة الشخصيات السياسية، وتقاسيم وجوههم وطريقة سيرهم. وتوقفت عند أبرز دلالات الشخصيات ومواقفها، عبر فترات زمنية محددة، ورصد صداها عند جمهور الناخبين.

وتعمل بعض الشركات الخاصة على قراءة وتحليل مئات آلاف التفاعلات الانتخابية على شبكة الانترنت وجسور التواصل بين الناخبين والمرشحين، محاولة منها لفهم آليات الاختيار السياسي للمواطن في زحمة اهتماماته الخاصة من ناحية، ومقترحات السياسيين من ناحية أخرى.

وتضع هذه الشركات، التي تتباين مصداقياتها، ثمرة جهدها على ذمة أحزاب سياسية، أصبحت تعي أهمية هذه المحدّدات العلمية في العملية الانتخابية والسياسية. وتصبّ كل الدراسات المسجّلة إلى حدّ الآن في اتجاه انحسار التنافس بين المنصف المرزوقي والباجي قائد السبسي، على مستوى الانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وعلى صعيد الشهرة. كما يدور التنافس أيضاً على مستوى ملامح شخصية كل منهما وميزاتهما، بالاضافة إلى تأكيد عمليات سبر آراء نوايا التصويت المختلفة على استقطابهما لأكبر عدد من نوايا التصويت مقارنة ببقية المرشحين.

ويمنع القانون التونسي نشر عمليات سبر الآراء خلال الحملات الانتخابية، لكن التقديرات تشير إلى أن نوايا التصويت تميل إلى حدّ الآن في اتجاه السبسي والمرزوقي ومعهما سليم الرياحي وكمال النابلي وحمة الهمامي. مع العلم أن شعبية المرزوقي والهمامي في تصاعد، بينما تتآكل شعبية السبسي، على الرغم من استمراره في المرتبة الأولى، وذلك بسبب تراجع نشاطه في الأيام الأخيرة، وانتقال جزء من قاعدته الانتخابية، إلى المرشح النابلي، الذي يُمثّل العائلة السياسية عينها. وهو ما يمكن أن يقود إلى الاستنتاج موضوعياً، أن الجولة الثانية ستكون بين المرزوقي والسبسي. غير أن كل ذلك يبقى في إطار المعلومات المؤقتة، القابلة للتغيير، فضلاً عن وجود احتمال حدوث مفاجآت، على الرغم من أن بعض شركات سبر الآراء أثبتت مصداقيتها خلال الانتخابات التشريعية.

ويشير مدير "مؤسسة سي 3 للدراسات" هشام القرفالي، في حديث لـ"العربي الجديد"، إلى أنه "يعارض نشر عمليات سبر الآراء أثناء الحملات الانتخابية، على عكس بقية الشركات التي ترى في المنع مساساً بالعملية الديمقراطية، لأن عملها غير مهني، ويمثل مغالطة للرأي العام وغشّ موصوف"، بحسب قوله.

وأكد القرفالي، الذي أحدثت توقعاته لنتائج الانتخابات التشريعية جدلاً كبيراً بعد بثها، إثر إغلاق مكاتب الاقتراع، ولكن ثبتت صحتها، أن "مؤسسته تقوم بعمليات سبر آراء مغلقة لفائدة بعض الأحزاب السياسية، التي أصبحت تدرك أهمية هذه الدراسات في تقييم انتشارها لدى الجمهور في فترة زمنية محددة، على رغم أنها لا تتقبل نتائج هذه الدراسات اذا كانت لا ترضي انتظاراتها أو طموحاتها".

وأضاف أن "بعض الأحزاب السياسية لا تسعى وراء هذه الدراسات إلا بغاية نشرها والتفاخر بها اذا كانت إيجابية، ولا تنتبه الى أهميتها في تحديد حقيقتها الانتخابية من وجهة نظر المواطنين. كما أن عدداً من الأحزاب تحدث عن صدمة ومفاجأة بعد فشله في الانتخابات التشريعية، في حين أن كل التوقعات كانت تشير إلى حدوث هذه الأرقام، التي وصفها البعض بالزلزال والآخر بالكارثة ولكن الحقيقة كانت أمام أعين الجميع".

ولفت القرفالي إلى أن "هذا المجال لا بد أن يخضع للمراقبة، لأن أحداً لا يُمكن أن يضمن عدم وجود إغراءات أو

تهديدات تحيط به، كون عمليات سبر الآراء أثبتت تأثيرها بالفعل على جمهور الناخبين. ولذلك لا ينبغي نشرها خلال الحملات".

من جهة أخرى، أكّد موقع "ويبرادار"، في دراسة أخيرة أنجزها بالتعاون مع مؤسسة "ليدرشيب هاوس"، أن "المرشحين الأكثر شهرة على الفايسبوك هم السبسي والمرزوقي والرياحي". واعتمد الموقع على رصد وتحليل 150 ألف تعليق يومي لحوالي 4.5 مليون مستخدم تونسي لـ"فيسبوك" ومتصفح لـ03 ألف صفحة يومياً.

وأفاد المسؤول عن موقع "ويبرادار"، جاسم الحليوي، لـ"العربي الجديد"، بأن "المؤسسة التي تعاون معها، عملت على الملامح النفسية للمرشحين، في حين ركز موقعه على التثبت من تقبّل الناخبين لمواصفات أساسية في شخصيات المرشحين، وهي: التوافقية والمبادرة والتفرّد بالقرار والشعبوية. واعتمدت على تحليل كمّي وكيفي لحساب كلمات مفاتيح منطوقة لهذه الشخصيات من نوع: سلطة، وأنا، ولي. كما اعتمدت على تحليل نوعي للأشخاص والخطوات والمشاكل، وهي نظرية معروفة تحمل اسم نظرية الصفات الشخصية".

وأكد الحليوي أن "تفاصيل هذه الدراسة التي لم تُنشر، أكبر بكثير مما وُضع على ذمّة العموم، وهي بطبيعة الحال على ذمة الأحزاب والشخصيات السياسية وأصحاب الْقَرَار". ولفت في الوقت عينه، إلى "ارتفاع تكاليف وأسعار الدراسة التي نُشرت بمواصفات ومقاييس عالمية".

وأضاف أن "مؤسسته تمنح الأحزاب حقيقة ما يروّج في الانترنت، عن الشخصيات نفسها وعن المنافسين وعن المواضيع الأبرز المطروحة بين الناس. ونمنحها في الوقت عينه، فرصة تحليل كل ما يُطرح بشكل بصري ميسّر في ثوان معدودة، كما تُمكّن هذه الأدوات من تحليل خصوصيات المجموعة المتفاعلة معهم ايجاباً وسلباً، ومن تحديد أبرز المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام".

ورأى الحليوي أن "تعامل الأحزاب السياسية مع هذا النوع من الدراسات، ما يزال في بداية الطريق، على الرغم من انتشاره في دول متقدمة، ولكنه يعكس بداية وعي بأهمية هذه التحليلات الكمية والنوعية لصدى العمل السياسي عند الناس". وشدّد على أن "هذا النوع من الخدمات غير متوفر في العالم العربي"، على حدّ قوله.

ويبدو أن التنافس على أشدّه بين المرشحين الخمسة المذكورين، ولكنه بدأ ينحسر بشكل جدي بين المنافسيْن الرئيسيين المرزوقي والسبسي، على الرغم من تعالي الأصوات السياسية، المنددة بسعي عدد من وسائل الإعلام إلى تكريس منطق الاستقطاب الثنائي بينهما، والعمل على الدفع في هذا الاتجاه. وتبقى كل الأرقام مؤجلة التنفيذ، لأن القرار الحقيقي يبقى بيد التونسيين في 23 نوفمبتشرين الثاني المقبل.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 15/11/2014
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com